

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

نيابة المفعول به عن الفاعل ، وإعطاء المفعول حكم الفعل

يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنِ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَنِيلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ

عَرَّفَ نَائِبَ الْفَاعِلِ ، وَبِمِ يُسَمِّيهِ بَعْضُ النِّحَاةِ ؟

نائب الفاعل ، هو : الاسم الواقع بعد فعل مبني للمجهول ، أو شَبَّهَهُ ، نحو : أَكْرَمَ الْمُجْتَهِدُ ، ونحو : الْحَمُودُ خُلِقَ مَمْدُوحٌ . فالمثال الأول نائب الفاعل

(الْمُجْتَهِدُ) واقع بعد فعل مبني للمجهول ، ونائب الفاعل في المثال الثاني

(خُلِقَ) واقع بعد اسم المفعول (محمود) ، وهو المراد بقولنا : شَبَّهَهُ .

وَيُسَمِّيهِ بَعْضُ النِّحَاةِ : المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله ، ولكن تسميته: نائب الفاعل أحسن ؛ لأن نائب الفاعل قد يكون في أصله مفعولاً ، وقد لا يكون مفعولاً ، كالظرف ، أو المصدر ، أو الجار والمجرور ، كما سيأتي .

وبعض النحاة يسمون الفعل المبني للمجهول : الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله ، أو يسمونه : الفعل المبني للمفعول .

ما الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه؟ وهل يُعطى النائب حكم الفاعل؟

إذا حُذِفَ الْفَاعِلُ نَابَ عَنْهُ الْمَفْعُولُ بِهِ وَيُسَمَّى حِينَئِذٍ : النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ . وَيُعْطَى حُكْمَ الْفَاعِلِ فِي لَزُومِ الرَّفْعِ ، وَوُجُوبِ التَّأَخَّرِ عَنْ رَافِعِهِ ، وَتَأْنِيثِ

الفعل إن كان مؤنثاً، وعدم جواز حذفه ؛ لأنه أصبح عُمْدَةً لَا يُسْتغْنَى عَنْهُ .

مثال ذلك : نَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ . فَخَيْرٌ : نَائِبُ فَاعِلٍ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَفْعُولٌ بِهِ : نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ ، فَحُذِفَ الْفَاعِلُ (زَيْدٌ) وَأُقِيمَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَهُ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى رَافِعِهِ الْفِعْلِ ؛ فَلَا تَقُولُ : خَيْرٌ نَائِلٍ نَيْلٌ ، عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهُ نَائِبُ فَاعِلٍ مُقَدَّمٌ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى اعْتِبَارِ (خَيْرٌ) مُبْتَدَأُ خَيْرِهِ جُمْلَةً (نَيْلٌ) وَنَائِبُ الْفَاعِلِ : ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ تَقْدِيرُهُ (هُوَ) .

ولا يجوز حذف نائب الفاعل ؛ فلا تقول : نيلَ ، بدون نائب الفاعل .

م) ما الأسباب الداعية إلى حذف الفاعل ؟

الأسباب الداعية إلى حذف الفاعل ، نوعان :

١ - أسباب لفظية

٢ - أسباب معنوية .

١ - الأسباب اللفظية ، كثيرة ، منها :

أ- الإيجاز في العبارة، كما في قوله تعالى: ﴿فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِّبْتُمْ بِهِ﴾ .

ب- المحافظة على السَّجع في الكلام المنشور ، نحو قولهم : مَنْ طابَتْ سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ ؛ إذ لو قال : حَمِدَ النَّاسُ سَرِيرَتَهُ ، لاختلف السَّجع .

ج- المحافظة على الوزن في الشَّعر ، كما في قول الأعشى :

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَعَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي وَعَلَّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فالشاعر بنى الفعل (عَلَّقَ) للمجهول ثلاث مرات ؛ لأنه لو ذَكَرَ الفاعل في

كلِّ مرّةٍ منها ، أوفى بعضها ما استقام له وزن البيت .

٢ - الأسباب المعنوية ، كثيرة أيضاً ، منها :

أ- أنَّ الفاعل معلوم للمخاطب فلا حاجة إلى ذكره ، نحو قوله تعالى :

﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ .

ب- كونُ الفاعل مجهولاً للمتكلم نفسه فلا يمكنُ تعيينه للمخاطب ، نحو :

سُرِقَ مَتَاعِي .

ج- إذا لم تتعلّقُ فائدةٌ بذكره ، نحو قولك : سُرِقَ مَتَاعِي . فلا فائدة من قولك: سُرِقَ

اللسُّ مَتَاعِي ، إذا لم تكن تعرف هذا اللصَّ . ومن ذلك قوله تعالى :

﴿وَإِذَا حُيِّئْتُمْ بِهِ بِنَحْيِهِ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا﴾ فذَكَرَ الذي يُحَيِّي لا فائدة منه ،

وإنما الغرضُ وجوبُ رَدِّ التَّحِيَّةِ .

- د- رغبة المتكلم في الإبهام على السامع ، كقولك : تُصَدِّقَ بِألفِ دينارٍ .
هـ- رغبة المتكلم في إخفاء الفاعل ، حفظاً لشرفه ، أو تحقيراً له ، نحو :
عَمِلَ عَمَلٌ مُنْكَرٌ ؛ تقول ذلك إذا عرفت الفاعل فلم تذكره حفاظاً على شرفه وسُمعته ،
أو لم تذكره تحقيراً له على عمله المنكر .
و- إخفاء الفاعل خوفاً عليه ، نحو : ضَرِبَ زيدٌ ، إذا عرفت الضارب فلم تذكره خوفاً
عليه .
ز- إخفاء الفاعل خوفاً منه ، نحو : سُرِقَ البيت ، إذا عرفت السارق فلم تذكره خوفاً منه .

ح- صَوْنُ الفاعل عن أن يقرن اسمه بالمفعول به في الذكر ، نحو: خُلِقَ الخنزيرُ ، فلم
يذكر الفاعل تعظيماً له بصون اسمه عن أن يقرن بالمفعول .

بناء الفعل الماضي ، والمضارع للمجهول

فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمْنَ وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسُرْ فِي مُضِيِّ كَوُصِلُ
وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيْتَحِيَ الْمَقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى

بَيِّنْ كَيْفَ يُبْنَى الفِعْلُ المَاضِي ، وَالمُضَارِعُ للمَجْهُولِ ؟

إذا كان الفعل ماضياً : يُضَمُّ أَوَّلُهُ وَيُكْسَرُ ما قبل آخره ، نحو : وَصَلَ : وَصِلَ ، دَعَا :
دُعِيَ ، رَمَى : رَمِيَ ، ضَرَبَ : ضَرِبَ ، فَهَمَ : فَهِمَ ، أَخَذَ : أُخِذَ ، سَأَلَ : سُئِلَ ، قَرَأَ :
قُرِئَ .

أما إذا كان الفعل مضارعاً : فيضمّ أوله ويُفتح ما قبل آخره ، نحو : يَصِلُ : يُوصِلُ (تردُّ
الواو المحذوفة من الماضي وَصَلَ) يَدْعُو : يُدْعَى ، يَرْمِي : يُرْمَى ، يَنْتَحِي : يُنْتَحَى ،
يَضْرِبُ : يُضْرَبُ ، يَفْهَمُ : يُفْهَمُ ، يَأْخُذُ : يُؤْخَذُ ، يَسْأَلُ : يُسْأَلُ ، يَقْرَأُ : يُقْرَأُ .

بِنَاءُ الْفِعْلِ الْمَبْدُوءِ بِتَاءِ الْمُطَاوَعَةِ ،
وَالْمَبْدُوءِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ لِلْمَجْهُولِ .

وَالثَّانِي التَّالِي تَاءِ الْمُطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَةٍ
وَتَالِثَ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَاسْتُخْلِى

ما معنى المطاوعة ؟

معنى المطاوعة : قبولُ الفاعلِ أثرَ الفعلِ ، نحو : تعلّمَ الطالبُ . فالفعلُ تعلّمَ يفيدُ :
المطاوعة ؛ لأن الطالبَ في الأصل كان مفعولاً به للفعلِ علّمَ ، نحو : علّمَ المدرسُ الطالبَ ،
فأصبح فاعلاً بقبول أثر الفعل (علّم) وذلك عندما نُقل إلى باب تَفَعَّلَ . والمطاوعة بذلك
تجعل المفعولَ فاعلاً ، وتجعل المتعدّي لازماً ، نحو : كلّمْتُ الرجلَ ، تكلمَ الرجلُ .

كيف يُبنى الفعل الماضي المبدوء بالتاء الزائدة للمجهول ؟ وكيف يُبنى للمجهول الفعل
الماضي المبدوء بهَمْزَةِ وَصْلِ ؟

الفعل الماضي المبدوء بتاء زائدة سواء كانت للمطاوعة ، أم لغيرها : يُضمّ أوله وثانيه ،
ويُكسّرُ ما قبل آخره ، نحو : تعلّمَ : تُعلّمُ ، تكسّرَ : تُكسّرُ ، تدخّرَ : تُدخّرُ ؛ تَعَاوَلَ :
تُعَوِّلُ ، تَبَاعَدَ : تُبْوَعدُ .

أما الفعل الماضي البدوء بهمزة وصل : فيضم أوله وثالثه ، ويكسر ما قبل آخره ، نحو :
انْتَصَرَ : اُنْتُصِرَ ، اُنْطَلَقَ ، اُنْطَلِقَ ، اسْتَحْلَى : اسْتَحْلِي .

* أما المضارع فيضم أوله ويُفتح ما قبل آخره في جميع أحواله ، نحو : يَتَعَلَّمُ : يُتَعَلَّمُ
، يَتَغَاوَلُ : يُتَغَاوَلُ ، يَسْتَحْلِي : يُسْتَحْلَى . *

بناء الفعل المعتلّ العين للمجهول

وَإِكْسِرَ أَوْ اشْمِمَ فَآ ثَلَاثِيٌّ أَعْلٌ عَيْنًا وَضَمَّ جَا كَ " بُوعٌ " فَاحْتَمِلُ

كيف يُبنى الفعل المعتلّ العين للمجهول ؟

إذا كان الفعل الماضي ثلاثيا معتلّ العين ، نحو : قال و باع ، فعند بنائه للمجهول يجوز
في فائه (أوله) ثلاثة أوجه ، هي :

١ - الكسر الخالص ، وحينئذ ينقلب حرف العلة ياء ، نحو : قِيلَ و بِيَع .

ومنه قول الشاعر :

حِيكَتْ عَلَيَّ نِيرِينَ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ.

وقد رويت الكلمة التي تحتها خط بالضم (حُوكت) فتكون بذلك شاهداً على الضم
الخالص .

٢ - الضم الخالص ، وحينئذ ينقلب حرف العلة واواً ، نحو : قُولَ و بُوعَ . ومنه قول

الشاعر :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

ومنه رواية (حُوكت) في البيت السابق .

والضم الخالص : لغة بني دَبِير ، وبني فُقَعَسَ وهما من فُصحاء بني أَسَد .

وأشار ابن مالك بقوله (فاحتمل) إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغة الكسر ، ولغة الإشمام

٣- الإِشْمَام ، وهو : الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر . ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخط ، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى :

﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَبَسِّمَاءِ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾ بالإشمام في

" قيل ، وغيض "

* أما الفعل المضارع فَتَقَلَّبَ (الواو ، والياء) ألفا ، نحو : يَقُولُ : يُقَالُ ، يَبِيعُ : يُبَاعُ . *

اجتنابُ اللَّبْسِ فِي الْفِعْلِ الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ

بعد بنائه للمجهول ، وكيفية بناء

الفعل الثلاثي المضعف للمجهول

وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفٍ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ

ما المراد بقول الناظم : " وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفٍ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ " ؟

مراده : أَنَّ الْفِعْلَ الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ إِتْمَا يَجُوزُ فِي فَائِهِ (الكسر ، والضم ، والإشمام) بشرط أمن اللَّبْسِ . فإذا خيف اللَّبْسُ فِي حَالَةٍ مِنَ الْحَالَاتِ الثَّلَاثِ وَجِبَ اجْتِنَابُهُمَا إِلَى إِحْدَى الْحَالَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ وَذَلِكَ لِاجْتِنَابِ اللَّبْسِ ، فمثلا :

إذا أُسْنِدَ الْفِعْلَ الثَّلَاثِي الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ بَعْدَ بِنَائِهِ لِلْمَجْهُولِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، أَوْ الْمُخَاطَبِ ، أَوْ الْغَائِبِ (نون النسوة) فإِذَا أَنْ يَكُونُ وَاوِيًّا ، أَوْ يَائِيًّا :

- فإذا كان واوياً ، نحو : صَامَ (من الصَّوم) وجب عند ابن مالك كسر الفاء ، أو الإشمام ؛ فتقول : صِمْتُ ، وصِمْنَ . ولا يجوز الضم ؛ فلا تقول : صُمتُ ؛ لئلا يَلْتَبِسَ بالفعل المبني للمعلوم فإنه مضموم ، نحو : صُمتُ رمضان ، وصُمنَ .

- وإذا كان يائياً ، نحو : بَاعَ (من البيع) وجب عند ابن مالك ضمُّ الفاء ، أو الإشمام ؛ فتقول : بُعتُ ، وبُعِنَ . ولا يجوز الكسر ؛ فلا تقول : بعتُ ؛ لئلا يَلْتَبِسَ بالفعل المبني للمعلوم فإنه مكسور ، نحو : بُعتُ الثوبَ ، وبُعِنَ .

وهذا الوجوب الذي ذكره ابن مالك لم يُلتفت إليه عند غيره ، بل جَوَّزوا الأوجه الثلاثة مطلقاً ، ولم يُلتفت إلى الالتباس ، ومع ذلك فإن اجتناب الالتباس

هو الأوَّل والأرجح .

كيف يُبنى الفعل الثلاثي المضعف للمجهول ؟

الفعل الثلاثي المضعف يُبنى للمجهول كما يُبنى الفعل الثلاثي المعتل العين ، فيجوز في فائه الضم ، والكسر ، والإشمام ؛ تقول في (حَبَّ) حُبَّ وحِبَّ ، وإن شئتَ أَشَمَمْتَ .

بناء الفعل المعتل العين غير الثلاثي
الذي على وزن انْفَعَلَ ، أو افْتَعَلَ
للمجهول

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَأَنْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي

كيف يُبنى للمجهول الفعل المعتل العين غير الثلاثي الذي على وزن انْفَعَلَ ، أو افْتَعَلَ ؟

إذا كان الفعل المعتل العين غير ثلاثي ، وكان على وزن انفعال ، أو افتعل ، نحو : اِخْتَارَ و
انْقَادَ ، جاز في حرفه الثالث ما يجوز في فاء (باع) من الضم ، والكسر ، والإشمام ، نحو :
اِخْتَبَرَ ، وَاثْقَيْدَ ، وَاخْتُورَ ، وَاثْقُودَ .

أمَّا حركة الهمزة فتضم إن كان الحرف الثالث مضموماً ، وتُكسَّرُ إن كان الحرف الثالث
مكسوراً ، وتُثَلَّبُ الألف واواً مع الضم ، وياءً مع الكسر ، كما ترى ذلك واضحاً في
الأمثلة السابقة .

* أما المضارع فيضم أوله وتبقى ألفه ؛ لأن ما قبلها مفتوح ، نحو : يَخْتَارُ : يُخْتَارُ . *

ما مراد الناظم بقوله: " لِمَا الْعَيْنُ تَلِي " ، وقوله: " شِبْهُ يَنْجَلِي " ؟
مراده بالقول الأول : الحرف الثالث من (انفعال ، أو افتعل) يكون كالتاء ، والقاف في
نحو: اختار ، وانقاد . فالعين (الألف) تليه (أي : تقع بعده) .
ومراده بالقول الثاني : كل ما أشبه (اختار) من باب افتعل ، و(انقاد) من باب انفعال فله
حكمهما من حيث الضم ، والكسر ، والإشمام ، وحركة الهمزة ، وقلب الألف واواً ، أو
ياء .

أنواع النائب عن الفاعل

وشرط كل نوع

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةِ حَرِي

اذكر أنواع النائب عن الفاعل .

ينوب عن الفاعل بعد حذفه وبناء فعله للمجهول واحد من أربعة أشياء، هي : المفعول به ، فإن لم يُوجد فالظرف ، أو المصدر ، أو الجار والمجرور .

ما شروط نيابة الظرف عن الفاعل ؟

يشترط في الظرف لكي يكون نائباً عن الفاعل شرطان :

١ - أن يكون مُتَصَرِّفًا ، والمراد بالظرف المتصرف : الذي لا يلزم النصب على الظرفية ، فيأتي مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً حسب موقعه في الجملة ، نحو : يَوْمٌ ، وَزَمَنٌ ، وَوَقْتُ ، وَسَاعَةٌ ، وَدَهْرٌ ، وَحِينَ ؛ تقول : اليومُ جميل (بالرفع) وقضيتُ يوماً سعيداً (بالنصب) وأقرأ القرآن كلَّ يومٍ (بالجر) فإن كان الظرف ملازماً للنصب على الظرفية سُمِّيَ غير متصرف ، ولا يصلح للنيابة عن

الفاعل ؛ لأنه لَزِمَ النصب في كلام العرب ، وهو نوعان :

أ- نوع يلزم النصب على الظرفية فقط ، نحو : مَعَ ، وَقَطُّ ، وَعَوِضَ ، وَإِذَا ، وَسَحَرَ - إذا أُريدَ به سحر يوم بعينه - .

ب- نوع يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفية ، أو الجر بـ (مِنْ) ، نحو : عِنْدَ ، وَثَمَّ ، وَقَبْلُ ، وَبَعْدُ . وهذان النوعان غير متصرفين فلا يصلحان للنيابة عن الفاعل .

٢ - أن يكون مُنْخَصًّا ، والمراد بالمختص : ما كان مفيداً بسبب الوصف ، أو الإضافة ، أو لأنه عَلَمٌ ، نحو : سُهْرَتِ لَيْلَةٍ قَمْرَاءُ ، وَسِيرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَصِيَمِ رَمَضَانَ . فكلُّ مما تحته خط يُعْرَبُ نائباً للفاعل ؛ لأنه ظرف متصرف ومختص بالوصف في المثال الأول ، ومختص

بالإضافة في المثال الثاني ، وَعَلَّمَ في المثال الأخير . فإذا لم يكن الظرف مختصاً لم يصلح أن يكون نائباً عن الفاعل ، نحو : سَهَرَتْ لَيْلَةً ، وَسِيرَ يَوْمٌ ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن الظرف غير مختص .

ما شروط نيابة المصدر عن الفاعل ؟ .

يشترط له شرطان :

١ - أن يكون متصرفاً .
٢ - أن يكون مختصاً .

١ - فالمصدر الْمُتَصَرِّفُ ، هو : الذي لا يلزم النصب على المصدرية ، بل يأتي مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً حسب موقعه في الجملة ، نحو : فَهَمَ ، وَعَلِمَ ، وَاسْتَعْفَرَ ، وَضَرَبَ ؛ تقول : فَهَمَ الجملة ضروري لإعرابها ، إِنَّ فَهَمَ الجملة ضروري لإعرابها ، لفَهَمَ الجملة أثرٌ في إعرابها .

فإذا لزم المصدر النصب على المصدرية سُمِّي غير متصرف ، نحو : سبحان الله ، وَمَعَادَ اللَّهِ ، ولا يصلح للنيابة عن الفاعل فهو لا يقع إلا منصوباً على أنه مفعول مطلق .

٢ - والمصدر المختص ، هو : المفيد إما بسبب الوصف ، أو بالإضافة ، أو العدد ، نحو : رُكِعَ رُكُوعٌ طَوِيلٌ ، وَسُجِدَ سُجُودٌ الْخَاشِعِينَ ، وَضُرِبَ ضَرْبَتَانِ . فكلُّ مما تحته خط يعرب نائباً للفاعل ؛ لأنه مصدر متصرف ومختص بالوصف في المثال الأول ، وبالإضافة في الثاني ، ودالٌّ على العدد في المثال الثالث .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً ﴾ .

فإذا لم يكن المصدر مختصاً لم يصلح أن يكون نائباً عن الفاعل ، نحو : ضُرِبَ ضَرْبٌ ، وَسُجِدَ سُجُودٌ ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن المصدر غير مختص .

ما شروط نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ؟

يشترط لنيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط ، هي :

١ - أن يكون الجار والمجرور مختصاً ، وذلك بأن يكون معرفة ، أو مختصاً بإضافة ، أو وصف ، نحو : مُرٌّ بِزَيْدٍ ، وَجَلَسَ فِي الدَّارِ ، وَ : جِيءَ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ ، ولا يجوز قولك : جُلس في دارٍ ، ولا : جيءَ برجلٍ ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن المجرور ليس معرفة ، وغير مختص لا بوصف ، ولا بإضافة .

٢ - ألا يكون حرف الجر مُختصاً بشيء معيّن ، فلا تُستعمل أحرف القسم ؛ لأنها مختصة بجرّ المُقسّم به ، ولا تستعمل (مُدٌ ، ومُنْدٌ) لاختصاصهما بجر الزمان ، ولا يُستعمل حرف الجر (رُبٌّ) لأنه مختص بجر النكرات .

٣ - ألا يكون حرف الجر دالاً على التعليل (كالكلام ، والباء ، ومن ، وفي) إذا استعملت للدلالة على التعليل ؛ ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله عن الفاعل . ويجوز استعمال هذه الأحرف إذا لم تدلّ على التعليل ، كما مرّ بك في أمثلة الشرط الأول .

حكم نيابة غير المفعول به إذا

وُجد المفعول به

وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ

ما حكم نيابة غير المفعول به في حالة وجود المفعول به ؟

في هذه المسألة خلاف :

١ - مذهب البصريين - إلاّ الأَخْفَشُ - : أنه يتعيّن نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود المصدر ، والظرف ، والجار والمجرور ، نحو : ضَرَبَ الشرطيُّ زيداً ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير في داره . ففي هذا المثال اجتمع المفعول ، والمصدر ، والظرف ، والجار والمجرور فعند بناء الفعل (ضَرَبَ) للمجهول فإنه يتعيّن عند البصريين أن يكون المفعول به

(زيداً) هو النائب عن الفاعل ؛ فتقول : ضَرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في داره .

٢- **مذهب الكوفيين** : أنه يجوز نيابة المفعول به ، أو غيره مع وجود المفعول به سواء تقدّم المفعول به ، أم تأخّر ، فيجوز عندهم أن تقول : ضَرِبَ ضربٌ شديداً زيداً . في هذا المثال ناب المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به (زيداً) وتأخّره ، ويجوز عندهم أن تقول : ضَرِبَ زيداً ضرباً شديداً . في هذا المثال ناب المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به وتقدّمه ، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر في قوله تعالى : ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا

كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ببناء الفعل

(يجزى) للمجهول ، فناب الجار والمجرور (بما) عن الفاعل مع وجود المفعول به (قوماً) .

٣- **مذهب الأخفش** : فيه تفصيل :

أ- إذا تقدم غير المفعول به على المفعول به جاز أن يكون كلُّ واحدٍ منهما نائباً عن الفاعل ؛ فتقول : ضَرِبَ في الدار زيدٌ ، بنيابة المفعول به ؛ إذ إنَّ أصلَ الجملة : ضَرَبَ الرجلُ في الدار زيداً . ويجوز كذلك أن يكون الجار والمجرور نائباً عن الفاعل ؛ فتقول : ضَرِبَ في الدار زيداً ، وجواز المثاليين عند الأخفش ؛ بسبب تقدم الجار والمجرور على المفعول به ، وكذلك الحال إذا تقدم الظرف ، أو المصدر على المفعول به .

ب- إذا تقدّم المفعول به على غيره تعيّن نيابة المفعول به عن الفاعل ، نحو : ضَرِبَ زيدٌ في الدار . ولا يجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل في هذه الحالة ؛ فلا تقول : ضَرِبَ زيداً في الدار ، ولا يجوز : ضَرِبَ زيداً ضرباً شديداً ، بنيابة المصدر ؛ وذلك لأن المفعول به متقدّم .

قال الشاعر :

لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْعَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى

عين الشاهد ، وما وجه الاستشهاد في البيت السابق ؟

الشاهد: لم يُعَنَّ بالعلياءِ إلا سيِّداً .

وجه الاستشهاد : أناب الشاعر الجار والمجرور (بالعلياءِ) عن الفاعل مع وجود المفعول به (سيِّداً) . وهذا البيت شاهدٌ لما ذهب إليه الكوفيون ، والأخفش . أما البصريون فلا يُجيزون ذلك ويرون أنه من الضرورة الشعرية .

جواز نيابة أحد المفعولين عن الفاعل

وَبَاتَّفَاقٌ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِ مِنْ
فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَ
بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُةُ أَمِنْ
وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

ما الذي ينوب عن الفاعل إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؟

إذا كان الفعل من باب (أُعْطِيَ ، وَكَسَا) وُئِنِ الفعل للمجهول جاز إنابة أحد المفعولين عن الفاعل إذا أُمنَ اللَّبَسُ باتِّفاقٍ - وهذا هو مراد الناظم من

البيت الأول - تقول كُسيَ زيدٌ جُبَّةً ، وأُعطيَ عمروٌ درهماً . فزيد ، وعمرو : نائبان عن الفاعل ، وأصلهما المفعول الأول .

ويجوز أن يكون المفعول الثاني هو النائب عن الفاعل ؛ فتقول : كُسيَ زيداً جُبَّةً ، وأُعطيَ عمرواً درهماً .

أما إذا حصل لبسٌ وجب أن يكون المفعول الأول هو النائب عن الفاعل ، نحو : أعطيتُ زيداً عمرواً ؛ فتقول : أُعطيَ زيدٌ عمرواً ، ولا يجوز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل ؛ لحصول اللبس لأن كل واحدٍ منهما يصلح أن يكون آخذاً ومأخوذاً ، بخلاف قولك :

أُعْطِيَ عمراً درهماً ، فمعلوم أن الآخِذَ (عمر) والمأخوذَ (الدرهم) ؛ لأن الدرهم لا يصلح أن يكون آخِذاً .

فيم اعترض الشارح على الناظم في مسألة جواز إنابة أحد المفعولين عن الفاعل إذا أمن اللبس ؟

اعترض ابن عقيل على الناظم في نقله (الاتفاق) في جواز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل عند أمن اللبس إن قصد الناظم أنه اتفاق النحويين جميعاً ؛ ذلك لأن مذهب الكوفيين لا يُجيز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل إذا كان المفعول الأول معرفة ، والثاني نكرة ، ويتعين عندهم أن يكون المفعول الأول هو النائب عن الفاعل ، ففي نحو : أعطيت زيدا درهما ؛ تقول : أُعْطِيَ زيدٌ درهماً ، ولا يجوز عند الكوفيين قولك : أُعْطِيَ درهماً زيدا .

ما الذي ينوب عن الفاعل إذا كان الفعل متعدياً لثلاثة مفاعيل ، أو لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ؟

إذا كان الفعل من باب (ظنّ ، أو أرى) وُبني الفعل للمجهول فالمشهور عند النحويين أنه يجب نيابة المفعول الأول عن الفاعل ، ويمتنع نيابة المفعول الثاني في باب (ظنّ) وكذلك يمتنع نيابة الثاني ، والثالث في باب (أرى) وأحواتها : كأَعْلَمَ ، وَأَتَبَّأ ، وَتَبَّأ ... إلخ ؛ تقول : ظنّ زيداً قائماً ، ولا يجوز : ظنّ زيداً قائمٌ ؛ وتقول : أُعْلِمَ زيدٌ فرسك مُسرّجاً ، ولا يجوز نيابة المفعول الثاني ؛ فلا تقول : أُعْلِمَ زيداً فرسك مُسرّجاً ، ولا يجوز نيابة الثالث ؛ فلا تقول : أُعْلِمَ زيداً فرسك مُسرّجٌ . وهذا هو المشهور عند النحويين .

اذكر الخلاف في مسألة نيابة المفعول الثاني ، والثالث في بابي ظنّ ، وأرى ؟

نقل ابن أبي الربيع ، وابن المصنف الاتفاق على منع نيابة المفعول الثالث في باب أرى ،
وليس الأمر كما زعما فقد نقل غيرهما جواز نيابة المفعول الثالث بشرط أمن اللبس ، نحو
: أَعْلَمَ زيدا فَرَسَكَ مَسْرَجًا .

وذهب قوم منهم المصنّف إلى : أنه لا يتعيّن نيابة المفعول الأول لا في باب
(ظنّ) ولا باب (أعلم) لكن بشرط أن يؤمن اللبس ، نحو : ظَنَّ زيدا قَائِمًا ، وَأَعْلَمَ
زيداً فَرَسَكَ مَسْرَجًا . وهذا هو مراد الناظم بقوله : " ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر " .

أما إذا حصل لبس تعيّن نيابة المفعول الأول في بابي (ظن ، و أرى) ففي قولك : ظَنَنْتُ
زيداً عَمْرًا ، وَأَعْلَمْتُ زيدا عَمْرًا منطلقاً ، لا يجوز عند البناء للمجهول أن تقول : ظَنَّ
زيداً عَمْرُو ، ولا : أَعْلَمَ زيدا عَمْرُو منطلقاً .
* إذا كان المفعول الثاني جملة تعيّن نيابة المفعول الأول ، نحو : ظَنَّ زيدٌ يُكْرِمُ والديه . *

الفعل المبني للمجهول لا يرفع إلا نائب فاعلٍ واحداً فقط

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا

ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

مراده : أن الفعل المبني للمجهول لا يرفع إلا نائب فاعلٍ واحداً فقط فلو كان الفعل ناصباً
مفعولين فأكثر أقمت واحداً منها مقامَ الفاعل ، ونصبت الباقي ، نحو : ظَنَّ زيدٌ قَائِمًا ،
وَأَعْلَمَ زيدٌ عَمْرًا قَائِمًا ... وهكذا .

فحكم الفعل المبني للمجهول في ذلك كحكم الفعل المبني للمعلوم ، لا يرفع إلا فاعلاً
واحداً فقط .



الاشتغالُ

اشتغال العامل عن المعمول

تعريف الاشتغال ، وحكم الاسم السابق

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظِهِ أَوْ الْمَحَلِّ
فَالسَّابِقَ انْصَبَهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتَّمَا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ

عرّف الاشتغال ، ومثّل له .

الاشتغال هو : أن يتقدّم اسم ، ويتأخر عنه فعل قد عمّل في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببّه - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - فمثال المشتغل بالضمير : زيداً ضربته ، وزيداً مررتُ به . فالفعل (ضرب) اشتغل عن الاسم السابق (زيدا) بالضمير العائد إلى (زيد) فنصب الضمير لفظاً .

أما الفعل (مرّ) فانشغل أيضاً عن الاسم السابق (زيدا) بالضمير العائد إلى (زيد) ولكنه لم يتوصل إلى الضمير بنفسه ، كما في (ضربته) بل توصل إلى الضمير بواسطة حرف الجر ؛ ولذا عمل النصب فيه محلاً لا لفظاً ، فالضمير : مجرور لفظاً منصوب محلاً .

ومثال المشتغل بالسببِيّ : زيداً ضربتُ غلامه . فالفعل (ضرب) اشتغل عن الاسم السابق (زيدا) بالاسم الظاهر (غلامه) ؛ لأنه سببِيٌّ للاسم السابق ؛

وذلك لاشتماله على ضمير يعود إلى (زيدا) .

ولولا ذلك الاشتغال لعمل الفعل في ذلك الاسم المتقدّم ونصبه على أنه مفعول به متقدّم ، نحو : زيداً ضربتُ ، ونحو : بزيداً مررتُ . في هذا المثال توصل الفعل إلى (زيد) مباشرة بحرف الجر فيكون الجار والمجرور (بزيدا) في محل نصب .

* المراد بالسببيّ : كلُّ شيءٍ له صلةٌ ، وعلاقةٌ بذلك الاسم سواء كان صلةً قرابةً ، أم صدّاقةً ، أم عملً ، أم غير ذلك من أنواع الصلّات . *

ما حكم نصب الاسم المشتغل عنه ؟ وما العامل في نصبه ؟
إذا وُجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة في السؤال الأول فيجوز لك نصب الاسم المشتغل عنه .

(ذكر النحويون خمسة أوجه في نصبه ، ورفعها سيأتي بيانها إن شاء الله) .

أما ناصبه (العامل) فاختلف النحويون فيه على النحو الآتي :

١ - ذهب الجمهور : إلى أنّ ناصبه فعلٌ مُضْمَرٌ وجوباً يُفسّره الفعل المذكور .

فِيضْمَرٌ وجوباً ؛ لأنه لا يُجمع بين المفسّر والمفسّر ، وهذا الفعل المحذوف على نوعين :
أ- أن يكون مشاركاً للمذكور في لفظه ومعناه ، وذلك إذا كان الفعل ناصباً للضمير نفسه (لفظاً ومحلاً) نحو : زيدا ضربته ، والتقدير : ضربتُ زيدا ضربته .

ب- أن يكون مشاركاً له في معناه دون لفظه ، وذلك إذا كان الفعل ناصباً للضمير محلاً ،
نحو : زيدا مررت به ، والتقدير : جاوزتُ زيدا مررت به .
ورأي الجمهور هذا هو ما ذكره الناظم في البيت الثاني .

٢ - ذهب الكوفيون: إلى أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، واختلفوا في ذلك:

أ- ذهب قوم إلى أن الفعل المذكور عمَلٌ في الضمير ، وفي الاسم السابق معاً ؛
فإذا قلت : زيدا ضربته فإنّ (ضربت) قد نصب الاسم السابق (زيدا) ونصب كذلك الضمير (الهاء) وهذا المذهب مردود ؛ لأن العامل الواحد لا يعمل في الاسم الظاهر ، وفي ضميره معاً .

ب- وذهب قوم إلى أن الفعل عاملٌ في الاسم الظاهر ، والضمير مُلغى .

وهذا المذهب مردود أيضاً ؛ لأن الأسماء لا تُلغى بعد اتصالها بالعوامل .

(م) ما أركان الاشتغال ؟ وما شروط كل ركن ؟

أركان الاشتغال ثلاثة هي :

١- المشغول عنه ، أو (المشتغل عنه) وهو الاسم المتقدم .

٢- المشغول ، وهو الفعل المتأخر .

٣- المشغول به ، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه ، أو بالواسطة .

أما شروط المشغول عنه فخمسة ، هي :

أ- ألا يكون متعدداً لفظاً ومعنى ، بل يكون اسماً واحداً ، نحو: زيداً ضربته ، أو يكون متعدداً في اللفظ دون المعنى ، نحو : زيداً وعمراً ضربتهما ؛ وذلك لأن

العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد . أما إن تعدد في اللفظ والمعنى ، نحو : زيداً درهماً أعطيته ، فلا يصح .

ب- أن يكون متقدماً . فإن تأخر ، نحو: ضربته زيدا ، فليس من باب الاشتغال . فإن نصبت (زيدا) كما في المثال فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته (زيداً) فهو مبتدأ ، والجملة قبله خبر .

ج- قبوله الإضمار ؛ ولذلك لا يصح الاشتغال عن الحال ، ولا التمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر ، مثل : حتى ، والكاف ، ومُذ ، ومُنذ ، والتاء ، ورُبَّ ؛ لأنها لا تقبل الإضمار .

د- أن يكون مُفْتَقِراً لما بعده ؛ فقولك : جاءك زيدٌ فأكرمه ، ليس من باب الاشتغال ؛ لأن الاسم (زيد) لم يَحْتَجْ للفعل الذي بعده ؛ لكونه مُكْتَفِياً بالفعل المتقدم عليه فَعَمِلَ فِيهِ الرفع .

هـ- أن يكون صالحاً للابتداء به ، بالأى يكون نكرة مَحْضَةً ، كما في قوله تعالى : ﴿

وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ فقوله تعالى : ﴿

وَرَهَابَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ ليس من باب الاشتغال ؛ لأن (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو

؛ ولذلك لا يصح الابتداء بـ (رهبانية) ، وأما جملة (ابتدعوها) فهي في محل نصب صفة

وأما شروط المشغول فاثنتان هما :
أ- أن يكون متصلًا بالمشغول عنه .

فإن انفصل منه بفواصل لا يعمل ما بعده فيما قبله ، كأدوات الشرط ، والاستفهام فليس من باب الاشتغال ؛ ولذلك يجب رفع الاسم المتقدم ، نحو : زَيْدٌ إِنْ لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ .
وسياقي توضيح هذا الشرط .

ب- أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلاً متصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول . فإن كان المشغول حرفاً ، أو اسم فعل ، أو صفة مُشَبَّهة ، أو فعلاً جامداً كفعل التَّعَجَّب ، وعسى لم يصح أن تعمل فيما قبلها ؛ لأن هذه العوامل جميعاً ضعيفة لا تُقْوَى على العمل فيما تقدّم عليها .

وأما المشغول به ، فله شرط واحد هو : ألا يكون أجنبياً من المشغول عنه ؛ ولذلك صحَّ أن يكون المشغول به ضميراً عائداً إلى المشغول عنه ، أو اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه ، نحو : زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ ، ونحو : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، ونحو : زَيْدًا أَكْرَمْتُ أَخَاهُ .